

## 4 التكيف الهيكلي المستقبلي

### للزراعة المصرية فى المرحلة القادمة

الدول النامية جميعاً - ومن ضمنها مصر - يعترها حالياً أزمات اقتصادية عارمة . حيث اختلفت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية ، وازداد معدل التضخم وكذلك البطالة ...

وقد كان من أهم مسببات تلك الأزمات إتباع سياسات اقتصادية خاطئة ، غير مناسبة ، غير متوائمة مع ظروف واحتياجات المجتمع ، قامت على مركزية القرارات وإغفال قوى السوق .

وفي ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، أيقنت تلك الدول أن السبيل الفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومى ، وإتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

وقد قامت سياسة التحرير الاقتصادى على عناصر عدة منها ، إحلل أسلوب التخطيط التأشيرى محل التخطيط المركزى ، حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية - قوى السوق - فى توجيه الموارد إلى الاستخدام الأمثل ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين فروع الإنتاج . وذلك ما يطلق عليه التكيف الهيكلى فى الاقتصاد القومى .

وحيث يعتبر القطاع الزراعى فى مصر هو القطاع الرائد للتنمية الاقتصادية بما يساهم به فى الناتج المحلى من جهة ولاستيعابه لمعظم السكان ، من جهة أخرى ، وحيث أن تجارب الفترات السابقة أثبتت عدم جدوى التركيز على القطاع الصناعى

بمفرده - وذلك بالنظر للعجز الغذائي الذى تعانيه كل الدول النامية حالياً - فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الحالية . والتنمية الزراعية يجب أن تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما محورى برامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامه . الأول هو تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة، والثانى تحقيق التوازن والمساواة في توزيع الدخل بين قطاعات الاقتصاد القومى ، وكذلك في تحمل أعباء التنمية .

وتتلخص برامج الإصلاح<sup>10</sup> في نموذجين أحدهما لصندوق النقد الدولى ويطلق عليه " برنامج التثبيت " Stabilization Program ، والنموذج الثانى للبنك الدولى ويطلق عليه " برنامج التكيف الهيكلى " Structural Adjustment Program .

وبصفة عامه تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادى تقييد الطلب المحلى بالموارد المتاحة (بمعنى ترشيد الطلب وخفضه في ضوء الإمكانيات المحلية للدولة) وتغيير العرض وهيكل الإنتاج لتجنب العجز الخارجى (لتجنب زيادة الواردات) .

كما تتضمن إجراءات التكيف الهيكلى إعادة النظر في أولويات الخطة وترتيبها وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية ، والتى تؤدى إلى تقليل المديونية والاعتماد على الخارج ، وهو ما يعنى أيضاً رفع معدل الاكتفاء الذاتى من الإنتاج المحلى ، وكذلك التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية . كما أن التكيف الهيكلى للاقتصاد القومى يستلزم تقليص قطاع الأعمال العام واقتضاره على الدائرة التى يخدم فيها أغراض التنمية حيث لا يستطيع غيره القيام بها ، وتطبيق سياسة التخصيصية على عديد من المنشآت .

وقطاع الزراعة نظراً لما له من خصوصية ومن سابق تدخل الدولة شبه الكامل فيه ، فإن التكيف الهيكلى لهذا القطاع ليتواءم مع سياسة التحرير الاقتصادى يتطلب العديد من الإجراءات الحذرة والمتأنية ، ذلك حتى لا يصاب الإنتاج الزراعى

(10) تم إجراء دراسة بمركز التخطيط الزراعى بعنوان " أثر سياسة التحرير الاقتصادى على قطاع الزراعة"

. 1992 -

بهايات تؤثر عليه ، كما أن النواحي الاجتماعية في الزراعة متداخلة إلى حد كبير مع نواحيها الاقتصادية .

ومن أهم جوانب التكيف الهيكلي في الزراعة هو العمل على تحقيق ما يلي :-

#### 1- التكيف الهيكلي وتحرير الإنتاج الزراعي :

تاريخياً ، كان هناك شبه تحكم في التركيب المحصولي ، وسياسة التكيف الهيكلي تستلزم عدم التدخل في نمط الإنتاج ومن ثم التركيب المحصولي ، ليصبح الموجه الأساسي له هو العرض والطلب ، حيث يتجه الإنتاج إلى السلع التي يزداد الطلب عليها بما يعنى حاجة المجتمع إليها ، ومن ثم زيادة سعرها وبالتالي عائد المنتج . ومن الممكن إتباع - اتخاذ - وسائل وأساليب معينة لتوجيه الإنتاج بما يحقق أهداف المجتمع ، ذلك كأنواع الحوافز المختلفة سواء مشجعة للإنتاج أو مثبطة له إذا أريد خفض حجم الإنتاج من محصول معين ومن تلك الأدوات الضرائب والجمارك ومستلزمات الإنتاج .

#### جدول (1-4)

#### بعض مؤشرات تنمية القطاع الزراعي

#### خلال الثمانينيات والتسعينيات

التسعينيات	الثمانينيات	المؤشر
3.2%	2.6%	معدل النمو للقطاع الزراعي
13.5 مليار جنيه	4.8 مليار جنيه	قيمة الناتج المحلي الزراعي
28%	25.7%	نسبة قيمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي من القطاعات السلعية
1814 مليون جنيه	364 مليون جنيه	قيمة الصادرات الزراعية
7.4 مليون فدان	5.88 مليون فدان	المساحة الأرضية الزراعية
14.01 مليون فدان	11.98 مليون فدان	المساحة المحصولية

المصدر : وزارة الزراعة - ندوة " استراتيجية التنمية الزراعية " - فبراير 1992 .

ومن المتوقع - والضروري - أن تقوم التعاونيات الزراعية بدور أساسي في توجيه الإنتاج الوجهة التي يرغبها المجتمع سواء فيما يغطي الاستهلاك الداخلي من السلع الرئيسية أو احتياجات التصدير ، حيث من الضروري أن تقوم التعاونيات بتخطيط الإنتاج الزراعي ، لتمثيلها للمنتجين والمجتمع في نفس الوقت .

والتحذير ضروري من زيادة اتجاه الإنتاج الزراعي إلى السلع الكمالية (كالخضر والفاكهة) التي تحقق دخل أعلى للزراعي والتخلي عن إنتاج السلع الأكثر أهمية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير ، وذلك يستلزم بذل الجهود في توجيه الإنتاج الزراعي .

ومع تحرير نمط الإنتاج لابد أن تأخذ سياسة التكيف الهيكلي في الاعتبار كافة إمكانيات وأساليب تطوير الإنتاج الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، وهو الهدف النهائي لعملية التنمية الزراعية .

هذا التطوير يتضمن أسلوب وطريقة الزراعة والتكنولوجيا المستخدمة ، وطرق الري ، وأنواع البذور ، والأسمدة ، والمبيدات ، أساليب الخدمة ، وطرق جمع المحصول ، ومستوى الميكنة الزراعية المستخدمة . نفس القول في مجال الإنتاج الحيواني وإنتاج الدواجن والأسماك .

وفي ظل سياسة التكيف الهيكلي لقطاع الزراعة لموائمة سياسة التحرير الاقتصادي لابد أن يستهدف القطاع في مجال زيادة الإنتاجية والإنتاج إلى زيادة الاكتفاء الذاتي خاصة بالنسبة للقمح والسكر والزيتون .

**جدول (2-4)**  
**نسبة الاكتفاء الذاتي**  
**من أهم السلع الزراعية الغذائية**

عام 1999

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي	السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي
القمح	65.8	السكر	71.2
الذرة الشامية	56.6	لحوم	60.6
الأرز	116.6	أسماك	75.7
الفول	84.1	زيوت	57.6
العدس	6.8	ألبان	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - يونيو 2002 .

فبالنسبة للقمح يبلغ حجم إنتاج القمح نحو 5 مليون طن سنوياً ، يغطي نحو 65.8% من الاحتياجات المحلية . وهناك ضرورة ملحة اقتصادياً وسياسياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الاستراتيجية .

وحيث تتعدد العوامل المسببة للفجوة القمحية ، والتي منها زيادة متوسط الاستهلاك الفردي، زيادة الفاقد ، تناقص مساحة القمح لانخفاض عائد الفدان ، تختلف أساليب الإنتاج .

ومع سياسة التحرير الاقتصادي وارتفاع أسعار القمح في السوق الحر ، وضمان الدولة لسعر الأردب ، فقد اتجهت مساحة القمح للزيادة لتتخطى 2 مليون فدان سنوياً مما يعنى توقع زيادة الإنتاج زيادة ملموسة . ذلك مع زيادة الإنتاجية إلى قرابة 15-16 أردب للفدان ، ذلك وفقاً لبيانات وزارة الزراعة . كذلك مع العمل على تقليل الفاقد وترشيد الاستهلاك بإلغاء دعم القمح والدقيق ، والتوسع في زراعة القمح في الأراضى الصحراوية بنحو 500 ألف فدان فإنه من الممكن الوصول إلى اكتفاء ذاتي يقدر بنحو 70% .

وبالنسبة للسكر ، فتبلغ مساحة قصب السكر نحو 250 ألف فدان سنوياً ، وبنجر السكر نحو 40 ألف فدان ، تعطى نحو 8 ملايين طن قصب ، و650 ألف طن بنجر ، تنتج نحو 850 ألف طن سكر قصب ، 92 ألف طن سكر بنجر .

ومن ثم يبلغ إجمالي إنتاج السكر نحو 940 ألف طن فإن إجمالي الاستهلاك يبلغ نحو 1550 طن ، وتصبح نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 60% .

ومع سياسة التحرير الاقتصادي ، وعدم الإلزام بدوره زراعية معينه سينتجه الزراعة إلى زراعة المحاصيل الأكثر ربحية وهي الفواكه والخضر وفي مقدمتها الموز - الذى ينافس القصب حالياً بشدة - ، ومن ثم وجب توجيه السياسة الزراعية في هذا الشأن نحو ضمان تحقيق مساحة معينة تزرع بقصب السكر ذلك عن طريق الحوافز السعرية للحفاظ على مساحة القصب في حدود 250 ألف فدان سنوياً . وزيادة مساحة بنجر السكر إلى نحو 150 ألف فدان ، وذلك أيضاً عن طريق الحوافز التسويقية ، مع العمل على زيادة إنتاجية الفدان من كلا المحصولين ، وفي نفس الوقت وضمن سياسة التكيف الهيكلي العمل على خفض معدل الاستهلاك الفردي من السكر من نحو 30.1 كجم سنوياً إلى نحو 28.5 كجم سنوياً . بذلك فإنه يمكن تحقيق معدل اكتفاء ذاتي يقارب 97% .

وبالنسبة للزيوت ، فحيث يبلغ إجمالي الإنتاج المحلي من الزيوت نحو 93 ألف طن سنوياً ، يبلغ حجم الاستهلاك نحو 500 ألف طن والواردات نحو 410 ألف طن ، وبالتالي فإن معدل الاكتفاء الذاتي يقارب 20% .

ويرجع السبب في ذلك إلى نقص مساحة القطن وفول الصويا حيث يمثلان نحو 80% ، 18% من إجمالي زيوت الطعام المنتجة محلياً ، وزيت عباد الشمس يمثل نحو 2% .

وضمن سياسة التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي لابد من ضمان زيادة معدل الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الاستراتيجية ، ويتأتى ذلك عن طريق تحفيز زراعة عباد الشمس في الأراضي الجديدة في مساحة لا تقل عن 100 ألف فدان ، كذلك

تشجيع التوسع في زراعة فول الصويا ، ذلك عن طريق الحوافز السعرية والتسويقية . مع العمل على تقليل الفاقد من الزيت التمويني والبالغ نحو 20% ، 25% من كميات البطاقات التموينية . وقد يفضل إخراج الزيت من البطاقة التموينية وطرحه كسلعة حرة في السوق . وبذلك من الممكن الوصول إلى اكتفاء ذاتي من الزيوت يزيد عن 50% .

## 2- التكيف الهيكلي وتحرير أسعار السلع الزراعية :

من ضمن العناصر الأساسية للتكيف الهيكلي للقطاع الزراعي ، هو ترك أسعار السلع الزراعية للسوق الحرة ، وهذا التحرير قد يتم على مراحل خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية كالقمح والقطن وقصب السكر .

والأسعار ضرورة هامة للأداء الاقتصادي ، فهي تؤثر على قرارات المنتجين (القطاع الخاص) ، وقرارات المستهلكين . كما أن الأسعار هي آلية اقتصاد السوق (العرض والطلب) ، وبالتالي فإن الإصلاح الهيكلي للاقتصاد القومي يستلزم إصلاح التشوهات السعرية في الاقتصاد ، وسيادة الأسعار الحقيقية التي تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب .

ومن ضمن الأسعار التي ستتححرر في الاقتصاد سعر الصرف الجنبى الذى يؤثر على أسعار الصادرات والواردات ، وكنتيجة لذلك الدور الإيجابى للقطاع الزراعى فى التجارة الخارجية ومدى تأثير هيكل الصادرات والواردات الزراعية على نمط النمو المتوقع حدوثه .

والأسعار الحقيقية فى الاقتصاد تؤدي إلى ترشيد القرارات سواء للأفراد أو المؤسسات فيما يتعلق بتخصيص الموارد ، وتشجيع كل من المنتجين والمستهلكين على الاستخدام الكفء للموارد .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن ترك الأسعار للسوق الحرة سواء أسعار المنتج أو المستهلك سيعترب عليه فى المدى القصير عدة اختلالات تأخذ مداها إلى أن تتوازن السوق بعد ذلك وتصبح الأسعار هى أسعار التوازن .

وترك الأسعار للسوق الحرة لا يعنى غياب دور الدولة أو المؤسسات المعنية ،

ولكن يجب أن يكون هناك دور لتلك المؤسسات لإحداث التوازن كاتحادات المنتجين أو المصدرين أو التعاونيات وتكوين صناديق لموازنة الأسعار تخدم كل من المنتجين والمستهلكين والمصدرين ، مع عدم السماح بالاحتكار .

### 3- التكيف الهيكلي وتحرير تسويق السلع الزراعية :

من ضمن جوانب سياسة التكيف الهيكلي للقطاع الزراعى رفع يد الدولة عن التدخل في تسويق المحاصيل الزراعية ، ذلك يعنى عدم إلزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة ، ولكن يتم البيع وفق مستوى الأسعار الأعلى . ومن ثم ستوقف أساليب التسويق الحكومية الحالية كالتسويق التعاونى والتسليم الإجبارى (القصب) .

وهذا لا يمنع أن تدخل الدولة مشترية وفقاً لأسعار السوق التنافسية ، لتوفير احتياجات معينة تراها الدولة سواء للمصانع أو للاستهلاك أو للتصدير .

وبالطبع ستكون هناك تقلبات كبيرة في الأسعار سواء أسعار الإنتاج أو الاستهلاك - خاصة في المراحل الأولى للتكيف الهيكلى - إذا لم يتم التحوط لها ستضر بالاقتصاد القومى. ومن ثم فلا بد من جهة معينة تعمل على الحفاظ على حقوق المنتجين وتقوى جانب العرض ، وتقلل من تقلبات الأسعار .

والتعاونيات الزراعية هى المؤهلة للقيام بهذا الدور بعد تطويرها - حيث قانونها وهيكلها - للتوائم مع متطلبات التكيف الهيكلى . حيث تقوم التعاونيات بتجميع إنتاج صغار الزراع وتسويقه ، نيابة عنهم - تعاونيات تسويقية - بما يؤدى إلى حصولهم على أسعار مناسبة ، وحمايتهم من المضاربات ، كما تعمل على توفير السلع في السوق ومنع الاحتكار ، ومن ثم فائدة المستهلكين .

### 4- التكيف الهيكلى وتحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى :

بمعنى أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة، ونفس المعنى رفع يد الدولة عن إمداد القطاع الزراعى بالتمويل اللازم والمدعم .

حيث ستصبح أسعار فائدة القروض الزراعية هي أسعار السوق ، ذلك لأنه يجب أن يصاحب برامج الإصلاح الاقتصادى معدلات فائدة إيجابية تعكس الصورة الحقيقية لتكلفة رأس المال في الاقتصاد القومى . كما أن الآثار الإيجابية لمعدلات الفائدة الحقيقية هي من أمثلة التأثير المطلوب تحقيقه في الاقتصاد لتصويب الأسعار ، وهو ما تسعى إليه برامج التكيف الهيكلى .

وبالطبع سيعانى القطاع الزراعى في المراحل الأولى إذا لم يعمل فوراً على تنظيم أساليب توفير الاستثمار اللازم له . حيث سيتوقف البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن مد القطاع الزراعى بالمدخلات والقروض الزراعية بالأسعار المدعمة ويصبح الإقراض بسعر الفائدة السائد في السوق .

وستتعدد مصادر تمويل القطاع الزراعى في ظل برامج التكيف الهيكلى لتشمل ، البنوك التجارية ، البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، التمويل الذاتى ، التمويل التعاونى ، والمصادر الحكومية .

وسيظل من واجب الدولة تمويل الاستثمار الزراعى لعدم مقدرة باقى المصادر بمفردها القيام بالتمويل ، ذلك لحماية الزراعة من التدهور إذا ما توقفت الاستثمارات الحكومية التى تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار في الزراعة .

أما فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج والتى سترك للسوق الحرة ، فسيكون هناك تقلبات في أسعارها تحد منها التعاونيات الزراعية عند العمل على توفيرها للزراع .

### جدول (3-4)

إجمالي الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والرى واستصلاح الأراضي

الإجمالي		القطاع الخاص		القطاع العام		السنوات
%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
100	2142.7	49.0	1050.0	51.0	1092.7	92/91
100	2295.6	34.8	800.0	65.2	1495.6	93/92
100	3288.9	48.1	1582.0	51.9	1706.9	94/93
100	3161.3	55.4	1750.0	44.6	1411.3	95/94
100	3742.0	66.6	2492.0	33.4	1250.0	96/95
100	4811.0	58.7	2826.0	41.3	1985.0	97/96
100	6837.0	60.0	4102.0	40.0	2735.0	98/97
100	8226.0	60.4	4969.0	39.6	3257.0	99/98
-	-	-	-	-	-	*2000/1999
-	-	-	-	-	-	*2001/2000
100	9059.9	64.5	5848.0	35.5	3211.9	2002/2001
100	6102.0	52.17	3183.3	47.83	2918.7	2003/2002

\* بيانات غير متوفرة

المصدر : وزارة التخطيط - تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

#### 5- التكيف الهيكلى وتحرير التجارة الخارجية :

في ظل برامج التكيف الهيكلى تصبح التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية جزء من التجارة الدولية ، مع تأثر الزراعة بنظرية الميزة النسبية في التجارة بعد أن كانت تنتج في ظل حماية تجارية .

وتحرير قطاع التجارة الخارجية في السلع الزراعية - في ظل برامج التكيف الهيكلى - يعنى ، فتح باب الاستيراد والتصدير من السلع الزراعية ومستلزمات

الإنتاج الزراعى ، ودخول الزراعة في منافسة مع الدول الأكثر تقدماً في السوق الدولية الزراعية ، والتعرض لسياسات الإغراق السعري التى تتبعها بعض التكتلات الاقتصادية وبعض الأقطار العالمية المتطورة في إنتاجها الزراعى .

كما يعنى تحرير قطاع التجارة الخارجية الخضوع لنظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية وما يترتب عليها من إعادة منقطة استخدام الموارد وإعادة تخصيصها بما يؤثر على إنتاج العديد من السلع .

وضع هذا شأنه وتلك طبيعته يستلزم إعادة النظر في تعدد وتداخل الأجهزة المسئولة عن الصادرات الزراعية ، وهياكلها وإعادة صياغتها وتنظيمها بما يتمشى مع سياسة التحرير الاقتصادى وبقلل من حجم القوانين التى تصدر لتنظيم هذا القطاع وبما يودى لتنمية الصادرات الزراعية وليس إعاقتها .

إن تنمية الصادرات الزراعية يمكن على المدى المتوسط والطويل أن تؤدى دوراً هاماً في تطوير قطاع الزراعة ، وحسن تخصيص الموارد الزراعية ، ورفع قيمة معامل الاستثمار في القطاع ومن ثم تشجيع الاستثمار فيه وزيادته بما يودى إلى زيادة الإنتاج ورفع معدل الاكتفاء الذاتى .

ولكن سىظل للدولة دور رئيسي في حماية الإنتاج الزراعى المحلى أمام المنتجات الأجنبية الأكثر قدره على المنافسة ، أو السياسات العدائية التى قد تلجأ إليها بعض الدول لإعاقة وتخريب قطاع الزراعة المصرى.

#### 6- التكيف الهيكلى ودور المؤسسات الزراعية :

في ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة ستجابه المؤسسات الزراعية بمستجدات ومتغيرات تختلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم تطوير مهام وأداء تلك المؤسسات .

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة وإداراتها المختلفة المنتشرة في كافة أرجاء القطاع الزراعى ، يلي ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ، ثم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

- فبالنسبة لوزارة الزراعة وإداراتها المختلفة سيحدد دورها في المجالات التالية :
- أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة الزراعة الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة ، فمازال المجال متسعاً أمام البحوث الزراعية لزيادة الإنتاجية ، وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية المتعلقة بالإنتاج سواء ما يتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .
  - إكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاة وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديدة والأكثر كفاءة والأعلى إنتاجية . وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية في المرحلة الجديدة ، وتلك المؤسسات هي المؤهلة للقيام به - لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت - ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام أساليب عملية متطورة كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة.
  - الإرشاد الزراعي ، حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية إلى الزراع في الحقل وذلك بواسطة جهاز الإرشاد الزراعي الذي يجب أن يكون أكثر تطوراً وأكثر قدره من حيث الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بأعداد المرشد الزراعي الكفاء ، حتى يستطيع أن يؤدي الدور المنتظر منه في المرحلة المقبلة والذي يختلف كثيراً عن ما يؤديه حالياً .
  - مراقبة مدخلات القطاع الزراعي ، (الدور الرقابي للأجهزة الزراعية) ، في ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل في مستلزمات الإنتاج ، ودخول القطاع الخاص في هذا النشاط فلا بد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات وأول تلك المستلزمات التي يلزم رقابتها هي المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التي يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية أن تراقب تلك النوعيات ولا تسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها دولياً .

- كذلك بالنسبة للبذور والأسمدة ، حيث يلزم مراقبة الواردات وصلابيتها ، والجهات التي تقوم بإنتاجها .

وهناك جانب أساسي من جوانب الرقابة لا يأخذ حقه من الاهتمام الكافي من الجهات الحكومية التي يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، ألا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية ، وذلك عن طريق رقابة الإنتاج الزراعي وخلوه من التلوث وملائمته للاستهلاك ، ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الإنتاج بتحليل عيناته على مستوى الحقل وفي الأسواق .

كذلك مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية ، كالتشريعات التي تنظم الزراعة في بعض المناطق ، وتشريعات الري والصرف ، ومقاومة الآفات والأمراض المتعلقة بالثروة الحيوانية ، مما يهدف إلى حماية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

وبالنسبة للتعاون الزراعي ، فإن التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي يستلزم إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة ، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الزراعة وإطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع أيضاً .

ومن المتوقع أن يمارس التعاون دوره في توجيه الإنتاج الزراعي وترشيد استخدام الموارد سواء الطبيعية أو الاستثمارية ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذي كان سائداً .

وسيصبح القطاع التعاوني في منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج بأساليب تعاونية لصغار الزراع حفاظاً على مستوى الإنتاج ومستوى معيشة الزراع . ومن ثم فلا بد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية تساعد في توفير احتياجاتها التمويلية .

وفي ظل برامج التكيف الهيكلي ، وسياسة السوق الحر واختفاء أساليب التسويق الزراعي الحالية ستتحول سوق إلى سوق تنافسية ، ونظراً لما يتصف به الإنتاج الزراعي من خصائص ، فإن الجانب الأضعف المدى القصير على الأقل -

هو جانب الزراعة . ومن ثم فلا بد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين في بيع محاصيلهم . وذلك عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقي سواء في شكلها الحالي أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعي وسواء التسويق الداخلى أو الخارجى .

وفي تلك المرحلة أيضاً سيتغير دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ليصبح كالبنوك التجارية ، يمول القطاع الزراعي ولكن بأسعار الفائدة السائدة في السوق ، وسيتوقف دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية . ومع تزايد دور القطاع الخاص والتعاونى في التعامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي يتقلص في المقابل دور المقابل دور البنك .

مما سبق يتضح أن لبرامج التكيف الهيكلى في القطاع الزراعي جوانبها الإيجابية العدة ، وفي ذات الوقت لها نواحي سلبية خاصة في المدى القصير - مما يستلزم من الإجراءات ما يقلل ويوقف إلى الحد الأدنى تلك النواحي السلبية . كما أن دور الدولة في سيطر فعلاً ومؤثراً .

---

## المصادر

- 1- دكتور سعيد النجار - " قضايا وآراء - نحو استراتيجية للتنمية الزراعية " - جريدة الأهرام 1992/4/5 .
- 2- دكتور سعيد النجار - " استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى " - دار الشروق 1991 - القاهرة .
- 3- محمود السيد نور - " الائتمان الزراعي في جمهورية مصر العربية " - الندوة القومية للسياسات الزراعية - القاهرة 1992 .
- 4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - " السياسات السعرية للسلع الزراعية في جمهورية مصر العربية " - الجزء الثانى - روما - 1991 .
- 5- وزارة الزراعة " ملامح استراتيجية وإنجازات قطاع الزراعة في الثمانينات " - مؤتمر استراتيجية الزراعة في التسعينات - 1992 .